والمحامين والمهندسين الزراعيين. وأشارت مصادر صحافية الى أن لهذه الاجراءات دلالاتها الرمزية على نوعية المعركة الجديدة بين اسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة (الين فراشون، «اسرائيل تشن حملة واسعة ضد المؤسسات الفلسطينية في المناطق المحتلة»، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٨/٣١؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر). وجاء في البيان الاسرائيلي الرسمي ان مجموع مباني ومكاتب المؤسسات المهنية في القدس استخدمت أماكن اجتماعات «تهدف الى دعم المقاومة الوطنية [الفلسطينية] ودفعها الى أمام... [وان] عدداً منها عمل تحت قيادة المنظمات الارهابية المختلفة» (**المصدر نفسه**).

ووفقاً لآراء اسرائيلية، فان سلطات الاحتلال «لن تتساهل مع أية محاولة من جانب الفلسطينيين لتنظيم أنفسهم في استقلال ذاتي» (**المصدر نفسه**). وذكر أحد المحامين الفلسطينيين أن هذه الاجراءات هي جزء من حملة لتمزيق المؤسسات التي يمكن أن تشكل، ذات يوم، النوى الادارية للدولة الفلسطينية المستقلة. فالحكومة الاسرائيلية تريد تأكيد سيطرتها على المناطق المحتلة بتصديها، باستمرار، لكل برعم من براعم البنى البديلة. من هنا نفهم المعركة التي خيضت، منذ شهور، حول الوضع الضريبي، في المناطق المحتلة؛ والمعركة من أجل تغيير بطاقات الهوية للمواطنين في هذه المناطق؛ وكذلك، لوحات تسجيل السيارات واجراءات أخرى غيرها (**المصدر نفسه**).

يقود ذلك، كله، الى فهم أبعد للخطوات المحمومة التي شنّها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ضد اللجان الشعبية في الضفة والقطاع، وهو ما يمثل المستوى الثاني للمعركة الاسرائيلية الحالية ضد قوى الانتفاضة. فقد أعلن رابين وضع اللجان الشعبية خارج القانون، ممهداً، بذلك، الطريق لمزيد من الاعتقالات، وحملات الطرد، والابعاد، لعدد من نشطاء هذه اللجان، التي اعتبرتها سلطات الاحتلال «القوى المحركة للانتفاضة، والبديل الممكن للحكم العسكري [في المناطق المحتلة]» (جويل غرينبرغ ويهودا ليطاني وجوشوا بريليانت، «اللجان الشعبية خارج القانون»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/١٩).

في تفسيره لهذا الاجراء، أعلن رابين عن ان اللجان الشعبية أصبحت مسؤولة عن مأسَسَة الانتفاضة؛ وأن منعها يؤمن قاعدة شرعية للتعامل مع اعضائها وقيادتها (**المصدر نفسه**). وأضاف: «ان هذا الامر يمنحنا أداة قضائية أسهل» في مواجهة النشطاء في صفوف اللجان؛ اذ يفسح في المجال لسلطات الاحتلال لتنفيذ حملات قمع وتنكيل واعتقال وطرد تشمل قطاعات واسعة من ابناء شعبنا الفلسطيني في المناطق المحتلة، من دون أن تكون هناك حاجة، ولو نظرياً، الى الرجوع الى السلطات القضائية الاسرائيلية بغية الحصول على موافقتها، أو على أوامر وقرارات خاصة منها. واعترف رابين بأن الهدف هو شنّ حملة قمع وارهاب مركّزة، من دون عوائق قضائية تعترضها (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٨/١٩). وحسب تصريحات رابين، فان ٢٠٠ ـ ٣٠٠ من أعضاء اللجان الشعبية أصبحوا رهن الاعتقال الاداري، وأن بضع مئات آخرين لا يزالون خارج المعتقلات (غرينبورغ وليطاني وبريليانت، **مصدر سبق ذكره**).

وينص قرار وزارة الدفاع الاسرائيلية الخاص بحظر نشاطات اللجان الشعبية على أن «كل من يبقى عضواً في اللجان الشعبية، أو يسعى الى تشكيلها، يواجه المحاكمة والسجن». وتحت طائلة هذا القانون، سوف يواجه أعضاء عدد من المنظمات الفلسطينية عقوبة السجن لمدة عشر سنوات. وأضاف القرار: «ويواجه العقوبة، عينها، كل شخص يحضر اجتماعاً للجان، أو يحوز على أدبياتها، أو يوزع مساعداتها وأموالها». وشدد البيان على «ان اللجان الشعبية، وقوى الاضرابات أُنشئت كبادرة من نشطاء... منظمة [التحرير الفلسطينية] الارهابيين. وهي تقاد، ويشرف عليها، وتمولها [المنظمات]، ولها هدف مزدوج: تغذية نشاطات العنف... من أجل تقويض أجهزة الحكم الاسرائيلي وانشاء اجهزة بديلة تحل محلها». كما أنها «تشجع الهجومات ضد قوات الامن والسكان المحليين وموظفي الادارة المدنية، وتسهم في الهجوم على قوات الجيش الاسرائيلي، وتحثّ على أعمال الشغب وتفرض الاضرابات على السكان». الى ذلك، تتولى نشر البيانات الحماسية، وتوزيع المساعدات التي توفرها م.ت.ف. وتعمل على اطالة